المؤشر السعري
7244.8
بتغير قدره
99.7ـ

80٪ من مساهمي «الأهلي» أبدوا رغبتهم في الاكتتاب بزيادة رأس المال

أحمد يوسف

قالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان نسبة 80٪ من مساهمي البنك الأهلي الكويتي أبدوا رغبتهم في الاكتتاب بزيادة رأسمال البنك والذي سينتهي يوم الأربعاء الموافق 28 الجاري. وأكدت المصادر على ان اغلب المساهمين يفضلون الاكتتاب في الأيام الأخيرة من اغلاق باب الاكتتاب، مؤكدة على ان اعلان البنك لأرباح الربع الأول والذي جاء قبل اغلاق باب الاكتتاب يعد حافزا على استكمال عملية الاكتتاب.

وعن الـ 20٪ المتبقية قالت المصادر انه وفي حال عدم اكتمال الاكتتاب فإن الادارة ستنظر في شأنها.

وقد حافظ البنك على معدل قوي لكفاية رأس المال يبلغ حاليا 17,23٪ وسيتم تعزيز هذا المعدل بعد زيادة رأس المال.

الازدواجية وتشابك الاختصاصات يغلفان قانوني «أسواق المال» و«الشركات التجارية»

مسؤول بـ «التجارة» لـ «الأنباء»: عيوب في القانون المقترح للشركات التجارية

عاطف رمضان

في مقر مبنى وزارة التجارة والصناعة وتحديدا في مكتب «مسؤول» بالوزارة «تبادلنا اطراف الحديث» عن تعارض قانون الشركات التجارية مع قانون هيئة اسواق المال.

«الأنباء» سلطت الضوء حول هذه القضية وكشفت عن امور مهمة «فجرها» المسؤول بـ «التجارة» عندما قال ان هناك عيوباً في القانون المقترح للشركات التجارية.

لكن المسؤول استطرد مرة ثانية قائلا: «لابد ان نمشي في هذا القانون»، أي نطبقه لفترة زمنية معينة.

حتى نتمكن من تعديل بعض مواده خلال «فترة انتقالية».

واعرب المسؤول عن اعجابه بما تنتهجه بعض الدول العربية مثل مصر في انها تصدر القانون الجديد «على سبيل التجربة» للكشف عن مواطن الخلل ومن ثم يتم تعديل بعض مواد القانون لاحقا.

وبعد ان «اتكأ» المسؤول على كرسيه للخلف واخذ نفسا عميقا، فجرَّ جملة مهمة قائلا: «المصيبة» تكمن في ان هيئة اسواق المال لابد ان تكون مستقلة او تتسم بالاستقلالية وهذا الامر لا يتحقق في الكويت وستكون هناك بعض الاختلافات والمشكلات.

وفي استشراف للمستقبل مضى المسؤول قائلا: سوف نرى مدى قوة وزير التجارة والصناعة من خلال قراراته الوزارية حول هذا الشأن خاصة فيما يتعلق «بإظهار» سلطته في تطبيق قانون هيئة اسواق المال الذي اصبح نافذا منذ نشره في الجريدة اليومية.

لكن هذه الجمل لم تمر مرور الكرام، «الأنباء» وجهت استفسارات الى رئيس مكتب السعيد للمحاماة والاستشارات القانونية الخبير والمستشار القانوني في قضايا الاستثمار د.منصور السعيد الذي اكد ان المشرع الكويتي مطالب بضرورة ان تتم مناقشة جميع القوانين الاقتصادية «في فترة زمنية واحدة» حتى لا يخرج الينا قانون جديد «معاق».وأوضح ان قانون هيئة سوق المال كان يفترض ان تتم مناقشته مع قوانين أخرى ذات علاقة مثل قانون الشركات التجارية الذي يمنح الرقابة الادارية على الشركات المساهمة، مؤكدا ان القانون الجديد لـ «هيئة اسواق المال» له نفس الدور الرقابي على الشركات المساهمة وانه من الممكن ان يسلب هذا الدور من قانون الشركات التجارية وتحدث في هذه الحالة «ازدواجية» في الرقابة على هذه الشركات. وبين د.السعيد ان هناك قاعدة قانونية تقول «اللاحق يلغي السابق» خاصة إذا كان هناك تضاد بين القوانين في مسألة «الأمر والنهي» على سبيل المثال، مما يجعلنا نعتمد القانون الجديد ونترك القانون القديم. وزاد قائلا: لماذا نلجأ للفلسفة القانونية، فكان لابد للمشرع ان يعي تماما «ميكانيكية» التعامل مع الأمور، كأن يناقش كل هذه القوانين المرتبطة مع بعضها لإزالة تشابك الاختصاصات.

وحذر د.السعيد من وجود اشكالية في تطبيق قانون هيئة سوق المال، موضحا ان قانون الشركات يعطي وزارة التجارة والصناعة الصلاحية في الرقابة على الشركات كما ان قانون «النقد» يعطي لبنك الكويت المركزي الصلاحية ايضا للرقابة على اعمال الشركات «التي تهدف لإنشاء بنوك» أو بمعنى آخر «الشركات التي من ضمن نشاطاتها اعمال بنكية او شركات تأمين» فكلها شركات تحت مظلة أو مراقبة بنك الكويت المركزي.

واشار الى ان هذه الشركات «وُضِعَتْ» امام «أكثر من رقابة» وانه يفترض ان يراعي قانون هيئة سوق المال مثل هذه الامور.

وعن اوجه التشابه بين قانوني «هيئة سوق المال» و«الشركات التجارية» ذكر د.السعيد انه بشكل عام فإن قانون الشركات التجارية ينظم جميع اعمال الشركات مثل شركات الاشخاص وشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة وشركات المحاصصة وشركات الاموال والشركات المختلطة. واوضح ان شركات الأموال المساهمة «هي نفسها» التي ينظم تداولها «هيئة سوق المال» مشيرا الى ان قانون الشركات التجارية ينظم حقوق المساهمين وما يتعلق بتأسيس الشركات والشروط الواجب توافرها في المؤسسين كذلك الجمعيات العمومية وممارسة حق التصويت خلالها. وذكر ان قانون هيئة سوق المال ينظم عمليات تداول الادوات المالية في الشركات المساهمة او المقفلة او «المساهمة العامة».

ولفت إلى ان التعديلات في قانون الشركات التجارية قد تكون تعديلات طفيفة مرتبطة ببعض احاكم الشركات المساهمة والشركات الاخرى ذات المسؤولية المحدودة خاصة فيما يتعلق بالشركاء ورفع اعدادهم من 30 إلى 50 شريكا او مساهما «على سبيل المثال».

واستطرد د.السعيد قائلا: قانون الشركات التجارية يشترك مع قانون هيئة سوق المال في تنظيم عمل الشركات المساهمة، وهناك ترابط بين القانونين بشأن تداول الاسهم.

عمومیتها أقرت عدم توزيع أرباح وأرجعت الخسائر إلى أخذها مخصصات مالية

الغيث: لا نية لدمج «الراية العقارية» وألغينا التزامات بقيمة 6 ملايين دينار

محمود فاروق

نفى رئيس مجلس إدارة شركة الراية العالمية العقارية أنور الغيث وجود أي نية لدمج الشركة مع شركة أخرى، مؤكدا ان الشركة لديها استراتيجية طموحة خلال الاعوام الثلاثة المقبلة وبدأ تفعيلها في مايو الماضي.

وقال الغيث في تصريحات صحافية على هامش الجمعية العمومية التي عقدت امس بنسبة حضور 70,75٪ بأنه ليس خافيا على أحد ما تأثر به الوضع الاقتصادي عام 2009 من أزمة غير مسبوقة ما أدى إلى انخفاض جوهري في قيم العقارات وضعف التداولات العقارية علاوة على شح مصادر التمويل اللازمة للنشاط العقاري.

وأشار الغيث الى ان الشركة قامت بتعديل الخطط والإستراتيجية المطبقة في الأعوام السابقة واعتمدت إستراتيجية جديدة في منتصف عام 2009 تهدف إلى تحويل الاستثمارات غير المدرة إلى استثمارات مدرة للدخل وذلك بغرض تعزيز وضع السيولة وزيادة حجم الإيرادات التشغيلية بالإضافة إلى تخفيض المصاريف التشغيلية بشكل ملموس.

وبين الغيث ان الشركة بدأت تجني ثمار تنفيذ إستراتيجيتها الجديدة حيث أنجزت عددا من صفقات المبادلة العقارية وذلك لأراض تمتلكها بعقارات مدرة للدخل تحقق عوائد شهرية جيدة ومن ابرز تلك الصفقات مبادلة أرض استثمارية في منطقة الشعب بعدد (3) عقارات استثمارية مدرة للدخل عقار في حولي 750 مترا وعقاران في المهبولة مساحة كل منهما ألف متر مربع وكذلك مبادلة أرض استثمارية تقع في دولة الإمارات العربية المتحدة بعقار استثماري آخر مدر للدخل وتعتبر هذه العقارات الاستثمارية نواة تكوين محفظة عقارية مدرة للدخل خاصة بالشركة، وذلك بعائد مالي يقارب الـ 9,5٪، متوقعا ان تحقق الشركة ايرادات تبلغ نصف مليون دينار خلال عام 2010 وتجري دراسة المزيد من الفرص العقارية المدرة الواعدة لمبادلتها بأراض مملوكة للشركة. وأوضح على صعيد متصل أن إدارة الشركة نجحت في إلغاء التزام مالي بنحو مبلغ 6 ملايين دينار وذلك من خلال إجراء عملية مبادلة لأرض تقع في دولة الإمارات العربية المتحدة بأرض أخرى في نفس الدولة. وفي معرض تعليقه على نتائج السنة المالية 2009 ذكر الغيث أن الخسائر في مجملها بسبب المخصصات المالية حيث قامت الشركة بالاحتفاظ بمخصصات إضافية احترازية لمواجهة أي احتمالات مستقبلية، مشيرا الى أن الشركة قامت خلال عام 2009 بترشيد المصاريف الإدارية وخفض النفقات والالتزامات المالية الشهرية بشكل جوهري مع المحافظة على نفس مستوى القدرة التشغيلية وهو ما انعكس بالإيجاب على تخفيض المصاريف التشغيلية للشركة الأم في حدود نسبة 38٪، موضحا ان اجمالي حقوق المساهمين بلغ 17,519 مليون دينار ومجموع الموجودات 26,740 مليون دينار وبلغ اجمالي خسارة الشركة الأم 7,152 ملايين دينار. وزاد الغيث ان الخسائر التي شابت عمل الشركة ناتجة عن الهبوط الحاد في اسعار بعض الأصول العقارية والاستثمارية المملوكة للشركة بالإضافة الى الاحتفاظ بمخصصات الامر الذي يجعل من الخسائر غير محققة وستتحول في السنوات المقبلة الى ارباح مع تحسن الأسواق.

أنور الغيث مترئسا الجمعية العمومية للشركة (كرم دياب)

في إطار مواكبة متطلبات السوق وأنظمة تداول شركات الوساطة

«كي آي سي وساطة» تطرح خدمة «تقارير مجريات التداول ووضع البورصة»

كشف مدير عام شركة «كي آي سي» للوساطة المالية فيصل الحجي أن الشركة طرحت خدمة جديدة لعملائها وهي خدمة «عمل تقارير» تتناول حركة وأداء الأسواق المالية وخاصة السوق الكويتي ودراسة أهم المؤشرات والتغييرات الاقتصادية من قبل شركة مختصة في مجال الاستشارات المالية والاقتصادية، وأضاف: ان خدمة التقارير الجديدة قد تم توفيرها لعملاء الشركة بشكل يومي وأسبوعي وربع سنوي.

وأشار الحجي في بيان صحافي أمس إلى جاهزية الشركة لمواكبة متطلبات السوق أو نظام التداول الجديد الخاص بسوق الكويت للأوراق المالية والمعروف بنظام omx nasdaq لافتا الى أن ذلك سيتيح للشركة الاستفادة القصوى من نظام التداول الخاص بها لما يحتويه من حلول متكاملة وخدمات لجميع أقسام الشركة.

وذكر أن الشركة قد وفرت قائمة جديدة بالشركات الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمعتمدة من قبل أحد المكاتب الشرعية ضمن برنامج التداول الإلكتروني لتسهيل الأمر على المتداولين للوصول إلى الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية دون الحاجة للبحث من خلال قائمة الأسهم المدرجة في السوق وذلك حرصا من الشركة على تقديم أفضل الخدمات لعملائها.

وأوضح أن الشركة بصدد طرح خدمة جديدة ومميزة لعملائها وهي عبارة عن برنامج حديث يطلق عليه center command من شأنه أن يساعد المستثمرين في التداول من خلال ما يحتويه من أدوات تحليلية وسرعة في عرض المعلومات ومزايا أخرى كثيرة، من المتوقع أن يلاقي صدى جيدا من قبل العملاء.

الشركة الأهلية للتأمين ش.م.ك

دعـــوة

لاستلام توزيعات الأرباح

يسر مجلس إدارة الشركة الأهلية للتأمين ش.م.ك.
دعوة السادة المساهمين الكرام المقيدين بسجل المساهمين في 20 ابريل 2010
لاستلام الأرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 بواقع :

20% أرباح نقدية
10% أسهم منحة

يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الإدارة المالية - الدور السابع
مقر الشركة الرئيسي - الشرق - شارع أحمد الجابر - مقابل دار العوضي
تلفون: 22240033 - داخلي 2704 خلال ساعات العمل الرسمية
ابتداء من صباح يوم الأربعاء الموافق 05/ 05/ 2010
وسوف يتم إيداع أسهم المنحة بحساباتهم لدى الشركة الكويتية للمقاصة

وذلك بعد إنعقاد الجمعية العمومية الغير عادية

Tel: 22441626